

كيف عززت الجمعية العامة نظام اللجان التعاهدية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة

اللجان التعاهدية هي ركيزة أساسية في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. انها لجان خبراء مستقلة تتابع تنفيذ الدول للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وترجم مبادئها إلى واقع ملموس. ويجب على الدول تقديم تقارير دورية إلى هيئات المعاهدات حول ما تقوم به في هذا الصدد. هذا الالتزام بتقديم التقارير له ثلاث فوائد للدولة قيد النظر وهي التقييم الذاتي وتدعم مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان عمل اللجان التعاهدية .وإجراء حوار وطني وإستفادة الدولة من مشورة الخبراء والممارسات الجيدة عبر العالم.

منذ تأسيس اللجان التعاهدية الأولى في عام 1970، اتسع النظام بشكل ملحوظ. فقد تضاعف في الحجم منذ عام 2004 بإنشاء أربع هيئات معاهدات جديدة وخمسة إجراءات جديدة متعلقة بالشكاوي الفردية وزيادات ملحوظة في عدد الأعضاء المتواجدين باللجان.

ولكن هذا النمو وبرغم مزاياه فإنه أيضا يؤثر سلبا على سير عمل اللجان التعاهدية من حيث:

✎ نقص مزمّن في الموارد.

✎ تراكم التأخير في بحث تقارير الدول الأطراف والشكاوي الفردية.

✎ التعقيد المتزايد لنظام لهيئات المعاهدات بسبب انتشار أساليب عمل مختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول الأطراف لم تحترم التزاماتها بتقديم التقارير أو لم تفعل ذلك في الوقت المحدد. أدى هذا الوضع في عام 2009 إلى مبادرة لتعزيز دور اللجان التعاهدية التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي.

أطلقت السيدة بيلاي عملية حوار مع الدول، وخبراء اللجان التعاهدية، وشركاء آخرين بشأن كيفية تعزيز النظام. وكانت مشاورات شاملة وتشاركية بلغت ذروتها في نشر تقرير هام لمفوضية الأمم المتحدة (A/ 66/860) وعرض على الجمعية العامة في عام 2012. وفي هذا التقرير، اقترحت المفوضية السامية تدابير مبتكرة لتعزيز اللجان التعاهدية.

في أبريل 2014، بعد عامين من المفاوضات بين الدول الأعضاء، اعتمدت الجمعية العامة القرار 68/268 بشأن تعزيز نظام اللجان التعاهدية وبناء على العديد من مقترحات المفوض السامي.



لتعزيز قدرات لجان الخبراء المنشأة بموجب معاهدات لحماية حقوق الإنسان، والجمعية العامة وهذا يشمل:

➤ زيادة فترات عمل اللجان التعاهدية 75 إلى 96 أسبوعاً في السنة، مما يسمح للجان التعاهدية بمراجعة المزيد من تقارير الدول والشكاوي الفردية سنوياً .

➤ استحداث برنامج لبناء القدرات لمساعدة الدول التي تحتاج للمساعدة الفنية في تنفيذ التزاماتها التعاهدية.

➤ تأكيد استقلال ونزاهة الهيئات المنشأة بمعاهدات وأعضائها.

➤ إدانة الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص والمنظمات المتعاونة في هيئات المعاهدات.

➤ ترشيد وثائق هيئات المعاهدات.

➤ تحديث الاتصالات من خلال توفير تجهيزات للمؤتمرات عن طريق الفيديو.

➤ تشجيع اللجان التعاهدية على تنسيق وترشيد اجراءات عملها لجعلها أكثر كفاءة ويمكن الوصول إليه.

➤ تمكين اجتماع رؤساء الهيئة لتوحيد الإجراءات عبر هيئات المعاهدات.

➤ مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بالمزيد من المعاهدات لصالح تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

➤ تشجيع الدول على تقديم التبرعات من أجل تسهيل مشاركة البلدان التي ليس لها تمثيل في جنيف مع اللجان التعاهدية.

طلبت الجمعية من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير كل سنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 68/268. وفي عام 2020، ستقوم الجمعية العامة باستعراض فعالية كافة الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل ضمان استدامتها. وإتخاذ أي قرارات إضافية تقررها الجمعية العامة لتقوية وتعزيز الأداء الفعال لنظام هيئات المعاهدات.

وقد تم تمويل جميع الموارد المتعلقة بتنفيذ هذا القرار من خلال اجراءات لترشيد النفقات في نظام اللجان التعاهدية. هذه الشفافية المالية هي التي جعلت هذه التدابير ممكنة وهو ما يمثل نموذجاً لهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

الترجمة العربية لهذا الكتيب أصبحت متاحة الان. كل الشكر للدعم المقدم من متطوعي الأمم المتحدة (UNV)